

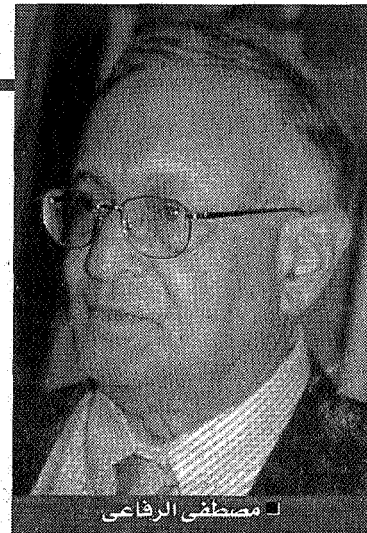
«رشيد» دخل في معركة شرسة مع صناع الأسمنت ويستعد لمنتجى الحديد

قبل أيام قليلة من عيد الفطر المبارك
فاجأ المهندس رشيد محمد رشيد وزير
التجارة والصناعة المجتمع الاقتصادي
والصناعي بقرار تحويل جميع شركات
ومصانع الأسمنت إلى النائب العام
واتهم الوزير الشركات المنتجة
للأسمنت باتخاذ قرارات تضرر
بمصلحة المستهلك وممارسات ضارة
بالمنافسة وهو ما اعتبر تصعيداً
خطيراً في أزمة ارتفاع أسعار الأسمنت
ويداية حقيقية لمعركة جديدة في
مجتمع الأعمال يلحق بها معارك
مماثلة مع منتجى الحديد والشركات

الكبرى المسيطرة على
السوق.

ولاشك أن معركة «رشيد» مع
مصانع الأسمنت سبقتها معارك
عديدة دارت بقوة بين رجال أعمال
وصناعة ومستثمرين من جانب
وبين مسؤولين حكوميين فلوزير
«رشيد» نفسه معارك سابقة مع
المنتجين أنفسهم ربما كانت أبرز
وقائعها عندما فرض المهندس
«رشيد» في العام الماضى رسم
تصدير على الأسمنت وحديد
التسليح وخردة المعادن وهو ما
اعتبر وقتها ضربة قوية لمنتجى
تلك السلع.

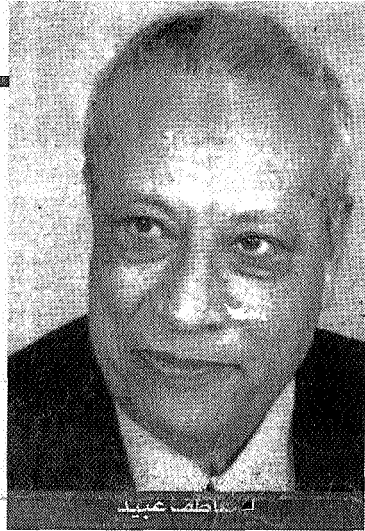
وفى وقت متزامن مع تلك
القرارات دخل الدكتور
المصيلحى وزير التضامن
الاجتماعى فى حرب شرسة وصل
صداها إلى وسائل الإعلام
المقروءة والمسموعة مع أصحاب
الأفران والمطاحن حيث أصر



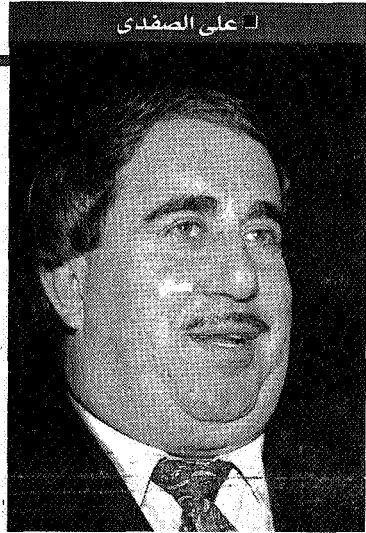
د. مصطفى الرفاعى



د. احمد عز



د. عاطف عبيد



د. على الصفدى

أكبر حرب معلنة لقطاع المطاحن والمخابز كانت مع على المصيلحى

«المصيلحى» على وضع سياسة
جديدة لها لعمال الأفران والمطاحن
ووضع عقود جديدة أطلق عليها
«عقود المصيلحى» وعلى الرغم من
اجتماعات ولقاءات ساخنة عقدها
رجال الأعمال من خلال الغرف
التجارية والصناعية فإنهم فشلوا
فى إثناء الوزير عن عقوده الجديدة
والذى كان من رأيه أن استمرار
العمل بنفس النظام السابق يساعد
على تهرب الدعم المقدم للدقيق
ومع الغليان الذى شهدته معركة
الوزير وأصحاب المطاحن والأفران
ارتفعت أسعار الدقيق ارتفاعاً
كبيراً واتضح أن الخاسر الأول فى
تلك المعركة هو المستهلك المصرى.
أما مستوردو المبيدات الزراعية
فقد كانت لهم معركة شهيرة مع

الدكتور أحمد الليثى قبل سنوات
قليلة عندما كان وزيراً للزراعة
فمنذ جاء «الليثى» إلى وزارة
الزراعة على خلفية الضجة التى
أثيرت قبل سنوات حول المبيدات
المسرطنة وهى التى أنتهت بقضية
يوسف عبدالرحمن الشهيرة وخرج
بعدها الدكتور يوسف والى من
وزارة الزراعة وعندما جاء «الليثى»
وزيراً قرر حظر عدد كبير جداً من
المبيدات المستوردة وبالفعل تم عمل
قوائم بذلك وقد امتدت تلك
القوائم لتشمل مبيدات مسموح بها
عالمياً وهو ما أصاب المستوردين
والصناع بالقلق والذعر وبعثوا أكثر
من شكوى ضد الوزير ومسئوليه
وطبقاً لمعلومات مصدر مقرب من
«الليثى» فإن محترقى استيراد

المبيدات سعوا بقوة فى إقالة أحمد
الليثى ونجحوا بالفعل فى ذلك
حتى أنه يعد أقل وزراء الزراعة
استمراراً فى منصبه وعلى الرغم
من خروج الليثى من وزارة الزراعة
وقدم أمين أباطة فإن الحظر على
كثير من المبيدات المسموح بها
عالمياً مازال قائماً.
أما الدكتور محمد عوض تاج
الدين وزير الصحة السابق فقد
دخل فى معركة شهيرة وساخنة مع
الشركات متعددة الجنسيات
«المالتي ناشيونال» والتي كانت
تسعى للدخول بقوة إلى السوق
المصرية وتحرير تجارة الأدوية فى
مصر وكانت وجهة نظر «تاج»
من شكوى ضد الوزير ومسئوليه
وطبقاً لمعلومات مصدر مقرب من
«الليثى» فإن محترقى استيراد

باعتبارها سلعة استراتيجية
وخطيرة وهو ما دفعه لتشديد
الاشتراطات الخاصة بتسجيل
الدواء فى مصر ورغم أن المعركة
انتهت لصالح وجهة نظر الوزير
فإنه لم يعمر طويلاً فى وزارته.
وأبعد من ذلك يذكر كثيرون
معارك الدكتور مصطفى الرفاعى
وزير الصناعة الأسبق والتي
تركزت فى قطاع صناعة الحديد
بشكل كبير ففى بداية وجوده
دخل «الرفاعى» فى معركة مع
مجموعة من المستثمرين كانت تعد
لإنشاء مصنع كبير للحديد فى
أسوان وهى ما عرفت إعلامياً
باسم «قضية حديد أسوان» وفيما
بعد اصطدم الوزير نفسه مع
المهندس أحمد عز رئيس

مجموعة حديد عز - الدخيلة
حتى أن إحدى لجان مجلس
الشعب شهدت خنافة ومشادة
كلامية بين الاثنين قال فيها
الوزير لأحمد عز «وقل لى
بالضبط مين اللي ساندك» وفيما
بعد قام «الرفاعى» باستبعاد
أحمد عز من وكالة اتحاد
الصناعات المصرية.
وقبل ذلك كانت هناك معركة
كبيرة وشهيرة للدكتور عاطف
عبيد رئيس مجلس الوزراء
السابق مع مستوردى السكر
وتحديداً مع على الصفدى رجل
الأعمال الفلسطينى الذى احتكر
تجارة السكر وتفوق على
الشركات المصرية ترجع المعركة
لفترة وجود عاطف عبيد فى

وزارة قطاع الأعمال العام وهى
الفترة التى شهدت شركات إنتاج
السكر الوطنية تراجعاً فى
أرباحها وازدحاماً فى المخزون
الراكد بسبب السكر المستورد
الذى كان يحسبته «الصفدى»
ويقدمه فى السوق بأسعار تقل
عن السكر المحلى. وعندما جاء
«عبيد» إلى رئاسة الحكومة كانت
أولى القرارات التى اتخذها وضع
سعر حكى لاستيراد السكر
وزيادة الجمارك على السكر بما
يمنع تماماً من استيراد السكر.
وبالفعل أدى القرار إلى توقف
«الصفدى» الذى كان يعمل
اعتماداً على فروض بنكية عن
العمل وتراكمت عليه الغرامات
وتعثر مصرفياً وانتهت شركاتها
واضطر إلى إغلاقها وأنشغل
بالتفاوض مع البنوك الدائنة
لتسوية مديونياته وهو لا يزال
جارياً حتى الآن.

وبشكل عام يمكن القول إن
المعارك التى تنشأ بين رجال
الأعمال والمسؤولين أمر طبيعى
وواقع فى كل دول العالم وهى
محك مهم لاختبار قدرات الوزراء
 والمسؤولين وكذلك رجال الأعمال
وقد تتسبب بعض المعارك فى إقالة
مسؤولين أو ترفهتهم وغالباً ما
يستخدم رجال الأعمال فى تلك
المعارك التقارير السرية والوشايات
الكاذبة وبعض وسائل الإعلام أما
المسؤولون فيستخدمون جيشاً
جسراً من العاملين والموظفين
ورؤساء الهيئات والأجهزة الأمنية
وعلى أى حال فإنه لا شك أن
سخونة المعارك وقوتها وحدتها
دليل على وجود مجتمع أعمال
قوى وكبير ومتسع وله دور كبير
فى المجتمع الاقتصادى وفى الحياة
العامية أيضاً.